

توصيات

لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان

بشأن دعم مجتمعات وبرلمانات الدول في طور التحول الديمقراطي

مقدمة من قبل توفيقه صيفي، الرئيسة

1. ترى أن البرلمانات المنتخبة ديمقراطياً تتحمل مسؤولية الاستجابة لتطلعات المواطنين في العيش بكرامة في دولة قانون التي تضمن حريتهم وحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، و ينبغي أن يحصل جميع المواطنين على قدر متساو من الكرامة الاجتماعية وأن يكونوا متساوين أمام القانون، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو الظروف الشخصية والاجتماعية. ويجب أن تتحمل هذه البرلمانات المنتخبة ديمقراطياً مسؤولية إزالة تلك العقبات ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي التي تحد من حرية المواطنين والمساواة بينهم، الأمر الذي يحول دون التنمية الكاملة لشخصية الإنسان والمشاركة الفعالة لجميع العاملين في المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول؛
2. تعتبر أن التغييرات الديمقراطية الجارية في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط توفر فرصة تاريخية لجعل السياسات تتماشى مع احتياجات الشعوب؛ من خلال تحقيق متطلبات السلم الاجتماعي والقدرة التنافسية، لذلك، فإن البرلمانات مدعوة إلى وضع إطار تشريعي يسمح للمجتمع المدني بلعب دوره كشريك في الحوكمة بالكامل؛ وترحب في هذا الصدد بتنظيم المنتدى المتوسطي لمؤسسة أنا ليند ومؤتمر القمة لرؤساء برلمانات الاتحاد من أجل المتوسط بشكل متزامن في مرسيليا، حيث كان تحقيق هدف الشراكة هو الدافع وراء انعقاده".
3. تعتقد أنه يجب ان يتم تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية الجارية من قبل برلمانات قوية لديها موارد بشرية وبنية تحتية كافية ومستقلة مالياً؛ لذا تدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى زيادة عروض تبادل الممارسات الجيدة والشراكات والدعم التقني بغرض تعزيز قدرة البرلمانات على الشاطئ الجنوبي وفقاً للاحتياجات المحددة باتفاق مشترك؛
- وئذً في هذا السياق بأن هناك حاجة إلى تدابير تحفيزية لضمان التمثيل الكامل للمرأة في القوائم الانتخابية وفي الهيئات البرلمانية؛ توصي أيضاً بإجراءات محددة الهدف لإتاحة الأحزاب السياسية أمام لشباب وبالتالي اغتنام الالتزام السياسي الذي أثبت وجوده لديهم منذ الثورات العربية؛ وتشجع الدول على تسهيل تنفيذ ودعم التدريب السياسي؛
4. تعتقد أنه من خلال إقامة أنظمة ديمقراطية مستدامة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط فقط يمكن إطلاق كامل امكانية الاتحاد من أجل المتوسط لتنفيذ مشاريع لمصلحة المواطنين؛ وترى، في الوقت نفسه، أنه يجب تنفيذ مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط التي جرى الموافقة عليها دون تأخير، على الرغم من القيود التي تفرضها الأزمة المالية؛
5. تؤكد على أهمية الدعم السياسي والاقتصادي للدول التي هي في طور التحول الديمقراطي، وتذكر في هذا الصدد الحكومات بالالتزامات التي قطعتها في قمة الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008 وايضاً ضمن إطار شراكة دوفيل في عام 2011؛ وتشجعها على تحديد مصادر تمويل مبتكرة من شأنها أن تؤدي إلى سرعة تنفيذ هذه المشاريع؛ وتذكر أيضاً بالأهمية السياسية الكبيرة، والتي تتجاوز الأهمية الاقتصادية، لاسترداد الأموال بالنسبة لدول الربيع العربي التي تمر بمرحلة انتقالية في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط الشريكة، وتشجع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تكثيف جهوده الرامية إلى إعادة الأموال التي نهبها الطغاة السابقون وأعوانهم من مصر، وليبيا، وتونس؛
6. تدرك أن استمرار الصراعات بين بعض الدول في المنطقة يشكل عقبة سياسية كبيرة أمام التعاون في البحر الابيض المتوسط؛ وتعتقد مع ذلك أنه ينبغي البدء بمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط القطاعية مثل خطة الطاقة الشمسية المتوسطية، ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط أو ايضاً المبادرة المتوسطية للعمل (MED 4 Jobs) على الرغم من هذه الصراعات؛ وتدعم اللجوء لاستخدام نهج ذو أبعاد متغيرة لجمع الشركاء في هذه المشاريع، دون المساس بإطار الاتحاد من أجل المتوسط.

7. تعتقد بقوة أن هناك حاجة ملحة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط لتجنب التشدد والتطرف والعنف؛ لذا تدعو لسلام شامل وعادل ودائم بين العرب والإسرائيليين. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وأن يتوقف بناء المستوطنات، وأن يتم وضع حد لجميع الهجمات المعادية من كلا الجانبين، بما في ذلك الهجمات الصاروخية ضد اسرائيل والغارات الجوية القادمة من إسرائيل، وينبغي الإفراج عن السجناء السياسيين الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى أساس حدود عام 1967 مع بقاء القدس عاصمة للدولتين اللتين تعيشان في سلام وأمن.
8. . شعر بالقلق إزاء تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الدول المجاورة، تؤكد اللجنة عن ضرورة دعم الأردن بكافة أشكاله وذلك للقيام بدوره الإنساني بكفاءة فيما يخص اللاجئين السوريين المقيمين على أرضه.

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات في بروكسل في 31 مايو/ايار و 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 و 24 يناير /كانون الثاني و 11 أبريل/ نيسان 2013 كان موضوعها الرئيسي " دعم مجتمعات وبرلمانات البلدان التي هي في طور التحول الديموقراطي ."

قامت اللجنة، في البداية، باستكشاف وضع البرلمانات والأحزاب السياسية في جنوب البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى فهم أفضل للاحتياجات وللإستراتيجيات الممكنة وآفاق التعاون. ومن ثم قامت بتحديد أوجه التآزر الممكنة في دعم مجتمعات وبرلمانات البلدان التي هي في طور التحول مع الشركاء المؤسسين، مثل مجلس أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة أنا ليند مع التركيز بشكل خاص على دعم البرلمانيات.

برزت ثلاثة مشاريع من هذا العمل:

1. عقد دورة تدريب محددة الهدف للبرلمانيات من المغرب خلال الفترة من 21-24، يناير/ كانون الثاني 2013 نظمها البرلمان الأوروبي في بروكسل؛
2. عقد ندوة للبرلمانيات العربيات بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي في يونيو/حزيران 2013 في البرلمان الاوروبي في بروكسل؛
3. إطلاق البرلمان الأوروبي لمنتدى للقادة الشباب في المغرب يتوقع انعقاده خلال عام 2013 ويأتي ليكمل الندوة التي عقدت للقادة الشباب الاوروبيين والإسرائيليين والفلسطينيين التي يتم تنظيمها كل عام في البرلمان الاوروبي منذ عام 2008.

من خلال هذه المشاريع، تود اللجنة تحفيز القيام بمبادرات مماثلة في برلمانات الاتحاد الأوروبي الأخرى. تتعلق النواحي المهمة الأخرى لعمل اللجنة فيما يلي:

- متابعة مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط بالتعاون مع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة
- متابعة الإصلاحات الجارية في البلدان التي هي في طور التحول الديمقراطي والعملية الدستورية في تونس على وجه الخصوص
- متابعة تطور الوضع في سوريا
- متابعة الوضع في الشرق الأوسط بعد قبول دولة فلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة
- استكشاف سبل تعزيز التكامل الإقليمي في المغرب العربي